الفصل الثاني

الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة فى مصر

مقدمة

يثار جدلا واسعا حول ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، إذ بدأ الاهتمام بها يشتد ويسود خلال هذا العقد. وهو اهتمام على كافة المستويات الرسمية منها وغير الرسمية. والملاحظ أن الأطراف المشتركة فى الجدل تتناول الظاهرة من منظور اقتصادى ذو طابع فنى وتكنولوجى، فيما عدا أقلية من الدراسات قد لا تذكر. وهو ما يجعل الجدل والحوار حوار من طرف واحد، أو على الأقل لا تتضح الخلافات ما دامت مادة الحوار هى مادة اقتصادية جامدة، لا تتناول الإنسان ودائرة علاقاته الاجتماعية ومنظومة القيم. مع أن هذه العلاقات، وتلك المنظومة، وغيرها من أشكال النسيج الاجتماعى والطبقى، تمثل إطارا لحركة هذه المادة الجامدة.

لذلك نحن فى هذه الورقة نحاول أن نقدم أسهاما متواضعا فى نقطة تتعلق بالتعرف على الاتجاهات النظرية ومضامينها الأيديولوجية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة، أو بعبارة أخرى تحاول هذه الورقة أن تجيب على السؤال التالى:-

ما هى الأطر النظرية والتحيزات الأيديولوجية التى يحتكم إليها الباحث فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال الذى يمثل الموضوع الأساسى للورقة، لابد أن نشير إلى طبيعة الظروف التى فرضت الاهتمام بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى.

وبناءًا على ذلك تنقسم الورقة إلى جزئين هما:-

أولا: الظروف التى فرضت الاهتمام بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة:

بداية تمثل الدعوة إلى تنمية الصناعات الصغيرة، استجابة لفشل المشروع التنموى الصناعى، الذى قام على أكتاف الدولة فى إطار ما يسمى بالقطاع العام، الذى لم يكن سوى نوع من رأسمالية الدولة. بجانبه القطاع الخاص، الذى يمكن أن تطلق عليه الرأسمالية التقليدية.[١]

وقد تبلور المشروع التنموى فى إطار القطاع العام باعتباره القطاع السائد، وقد تميز هذا المشروع بخصائص النموذج الغربى فى التنمية حيث إقامة المشروعات الكبيرة، وإستخدام تكنولوجيا حديثة، كثيفة رأس المال، قليلة التشغيل ومتمركزة حول المدن.[٢]

ويشير أكثرية من المحللين، أن نظام رأسمالية الدولة قد أستند إلى إطار سياسى ذو طابع أوتوقراطى، يستند إلى حكم الفرد المتشدد، كما يستند إلى حكم التنظيم الواحد. وفى إطار هذا النظام، تكونت فئات اجتماعية، أستطاعت أن تستأثر بالفائض الاقتصادى من خلال ادارتها للقطاع الاقتصادى المملوك للدولة "القطاع العام"، ويطلق البعض على هذه الفئات "الشرائح البيروقراطية" أو "البرجوازية البيروقراطية"[٣] من هنا كانت الشمولية السياسية تشكل إطار يحمى مصالح هذه الفئات.

وهنا يمكن القول أن التحول إلى الانفتاح كان نتيجة منطقية لكل من الشمولية السياسية، من ناحية والاعتماد على نقل التكنولوجيا من ناحية أخرى، إذ أن هذا النقل لم يكن فى إطار رأسى، بل كان نقلا أفقيا يكرس الاعتماد على

الخارج ومن ثم التبعية التكنولوجية، التى تمثل ميلا موضوعيا للتحول إلى الانفتاح الاقتصادى، بكل ما يحمله من ممارسة تشريعية واجتماعية واقتصادية، أسفر عنها فتح البلاد للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتدفق الهجرة للعمل فى الخارج[٤].

وقد رصد الكثير من الاقتصاديين والاجتماعيين أثار الانفتاح التى يمكن تلخيصها فى تفكيك البنيان الاقتصادى، وعدم الترابط بين قطاعاته، اشتداد أزمة الديون،تفاقم مشكلة البطالة، تعميق التبعية التكنولوجية، تعميق النزعة التجارية،تعميق النزعة الاستهلاكية فضلا عن تحويل مصر إلى سوق للانتاج الأجنبى مما أدى إلى اضعاف الصناعات المحلية وتكدس انتاجها. ومن آثار الانفتاح أيضا هجرة الكوادر من مختلف التخصصات وهو مايعرف بالهجرة الخارجية فى مقابل الهجرة الداخلية أى انتقال الكوادر من القطاعات الوطنية إلى قطاع الاستثمار الأجنبى.

وإذا أردنا أن نختصر فما حدث هو تجريف لهياكل الانتاج وموارد المجتمع ونقلها إلى الخارج سواء تم ذلك عبر أطراف من داخل البلاد، أو أطراف أجنبية [٥] وقد أفرزت كل هذه الأوضاع قيم النهب والسطو والفساد الأخلاقى والإدارى وهى قيم تمثل حلولا للتناقض بين التطلعات الاستهلاكية ومستويات الدخول المتاحة، كما انتشرت ظاهرة الانسحاب من المجتمع من خلال الرموز الدينية[٦].

فى ظل هذا الوضع المتردى تصور أكثرية من المفكرين ومن القوى السياسية ومن ضمنها القوى الحاكمة أن إشكالية المجتمع هى إشكالية اقتصادية وتم اختزال هذه الإشكالية فى عبارة واحدة أننا مجتمع غير قادر على الانتاج بل ومعتمدا على الخارج بصورة لم يسبق لها مثيل.

وهنا تبلورت الدعوة إلى ضروة تنمية الصناعات الصغيرة وكثرت الكتابات عن هذه الظاهرة بوصفها المخرج والسبيل إلى التنمية، ويمكن تلخيص أغلب ما كتب فى ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فى إطارها الصناعات الصغيرة لكى

تكون سبيلا فعالا للتنمية، وهذه المحاور هى[٧]:-

١- محور التشغيل:

ويعنى هذا المحور أنه إذا ما أرتبطت الصناعات الصغيرة بفن انتاجى كثيف العمالة، فإن انتشارها على نطاق واسع يمكن أن يساهم فى حل مشكلة البطالة.

٢- محور بناء القدرة التكنولوجية الذاتية:

ويعنى هذا المحور أنه إذا ما أرتبطت الصناعات الصغيرة باحياء تقنيات محلية، فإنها يمكن أن تساهم فى صياغة نموذج تكنولوجى وطنى قادر على التطوير الذاتى والمستقل.

٣- محور اشباع الحاجات الأساسية:

ويعنى هذا المحور أنه يمكن لهذه الصناعات أن تساهم فى زيادة مستوى الرفاهية عامة، والمساهمة فى عدالة توزيع الناتج الاجتماعى.

يعتقد الباحث أن هذه المحاور الثلاثة ليست محل خلاف بين المهتمين بظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، ولكن ينبغى الإشارة إلى أن هذه المحاور تستند إلى مقولات أقتصادية ذات طابع اجتماعى، لذلك يطرح التساؤل التالى:-

أين تكمن الخلافات النظرية، ومن ثم التحيزات الأيديولوجية فى ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة؟

والإجابة على هذا السؤال هو موضوع الجزء الثانى من الورقة الذى يتناول:-

ثانيًا: الاتجاهات النظرية فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة:

يحاول الباحث فى هذا الجزء من الدراسة أن يجرى تحليل مضمون لبعض أدبيات الصناعات الصغيرة والحرفية لكى يتلمس بعض الخطوط النظرية العريضة التى تشكل إطارا منهجيًا أو أكثر فى دراسة ظاهرة تنمية الصناعات الصغيرة، وقد وجد أنه يمكن اختزال هذه الخطوط النظرية والمنهجية فى اتجاهين:

١- الاتجاه الاول: ويمكن أن نطلق عليه الاتجاه الاقتصادى الفنى.

ليس من العسير أن نلحظ من خلال بعض الأدبيات أن ثمة اتجاه ينهض على فكرة مؤداها: أن إشكالية الصناعات الصغيرة إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى، بمعنى أن الصناعات الصغيرة، كما هى فى واقع الاقتصاد المصرى تعانى من ضعف الامكانات التنظيمية والتكنولوجية والتمويلية والتسويقية، وهو ضعف فنى يؤدى إلى صعوبة أن تترابط هذه الصناعات مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة فى إطار من التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن[٨]، ومثل هذه التعاقدات كما يرى الاتجاه الفنى هى الأساس لصياغة بنية اقتصادية متماسكة ومترابطة على غرار البنية الاقتصادية الغربية اذ يؤكد هذا الاتجاه أن الصناعات الصغيرة فى إطار الاقتصاديات الغربية وخاصة الولايات المتحدة واليابان تمثل أداة تكامل وترابط مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة بما يحقق فى التحليل النهائى اقتصادًا متماسكًا تتواصل قطاعاته فى إطار من الترابط والتكامل وهذا التواصل القطاعى إنما يتحقق عبر ما يسمى بالتعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن بين المنشآت الكبيرة والصغيرة وفى إطار هذا التعاقد تحصل المنشآت الصغيرة على المساعدات المالية والتكنولوجية والتسويقية. ويؤدى هذا التعاقد الجزئى إلى تحقيق هدفين هما: الزيادة فى الناتج الإجمالى من ناحية، وامتصاص البطالة من ناحية أخرى[٩].

وفى إطار ما يراه الاتجاه الفنى يصعب على الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى أن تلعب هذا الدور التكاملى مع الصناعات الكبيرة، فهذه الصناعات تتميز بسيادة القطاع الحرفى الذى يعمل به أقل من ١٠ مشتغلين، اذ يشكل هذا القطاع غالبية منشآت الصناعات الصغيرة. ويعنى ذلك صعوبة أقامة التعاقدات الجزئية مع هذا القطاع وتتضح هذه الفكرة بشكل أكثر تفصيلا ووضوحا فى دراسة لاحدى الباحثين بعنوان " دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة"[١٠] حيث وجدت هذه الدراسة أن هناك فروقا جوهرية بين المصنع الصغير وبين الورشة الحرفية، ومن شأن هذه الفروق أن تجعل من

الصعب اقامة تعاقدات جزئية بين الصناعة الكبيرة والورش. فالأولى ترتبط بالمصنع الصغير عند حصولها على المنتجات المغذية، وليس بالورش الحرفية، بل أن هناك قدرا من خطورة ارتباط المصانع الكبيرة بالورش الحرفية فى اعتماد الأولى على الثانية فى الامداد بالإجزاء المغذية، فالصناعات المغذية ترتبط بالصناعات الصغيرة، والصناعة ترتبط بمفهوم المصنع أو كل متطلباته وشروطه.

وعند هذه النقطة يتضح جوهر الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى فى نظرته للصناعات الصغيرة، وخاصة نظرته فى تحديدها وتعريفها واشكالياتها، وهى نظرة تتلخص فى جانبين هما:-

الجانب الأول:

ويتعلق بتعريف الصناعات الصغيرة، إذ يحدد التعريف فى ضوء خصائص فنية ذات طابع كمى يتمثل فى عدد العاملين، نسبة رأس المال، نوع التكنولوجيا المستخدم، وهل هى تتميز بغلبة المهارة اليدوية أم تتميز بغلبة مهارة الآلة، فالأولى تميز الورش الحرفية، والثانية تميز المصنع الصغير.

الجانب الثانى:

وهو نتيجة للجانب الأول ويرى أن الصناعة هى تلك التى يتوافر بها مجموعة من الخصائص الفنية تجعلها جاهزة لامكانية التعاقد الجزئى، أو التعاقد من الباطن مع الصناعات الكبيرة[١١].

والسؤال هنا، وفى ضوء الاتجاه الفنى:

كيف يمكن تطوير القطاع الحرفى على النحو الذى يجعله قادر على أقامة التعاقدات الجزئية أى على النحو الذى يجعله مصانع صغيرة؟

فى ضوء هذا الاتجاه، فالاجابة على هذا السؤال تتلخص فى إدخال التكنولوجيا الحديثة لكى تكون بديلا للمهارات اليدوية، اذ تؤدى هذه

التكنولوجية إلى زيادة الانتاج، خفض التكاليف، زيادة الجودة "زيادة الأرباح" فضلا عن تغذية القطاع الحرفى تمويليا وتسويقيا وتنظيميا حتى يمكنه من إقامة التعاقدات الجزئية أى يمكنه أن يكون قطاع صناعات صغيرة. فالمشكلة أصلا فى ضوء الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى هى امكانية دعم وتطوير القطاع الصناعى الكبير.

فتجربة التنمية السابقة استندت إلى أقامة المصانع الكبيرة التى تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال، قليلة التشغيل وهذا ليس عيب فى ذاته. ولكن العيب الذى أدى إلى عدم فاعليتها هو أهمال تطوير الصناعات الصغيرة أو تطوير القطاع الحرفى، فانتاج السلعة لابد أن يكون على مراحل توزع على كل من القطاع الصناعى الكبير والقطاع الصناعى الصغير (وهو ما يعرف بالتعاقد من الباطن) فما حدث فى التجربة المصرية، وحتى التجربة على مستوى العالم الثالث. أن الاهتمام انصب على إنشاء المصانع الكبيرة دون النظر إلى أهمية تطوير القطاع الصناعى الصغير(١٢).

والسؤال الذى يثور الآن هو:

ما هو البعد الاجتماعى؟ وما هى طبيعة التحيزات الأيديولوجية الكامنة فى هذا الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى؟ يمكن إستخلاص الأبعاد الاجتماعية والتحيزات الأيديولوجية للإتجاه الفنى من خلال فكرته الأساسية التى تنظر إلى الصناعات الصغيرة بوصفها المصنع الصغير القادر على أقامة التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن. هذا التعريف للصناعات الصغيرة ينطوى على مفهوم للحداثة هو المفهوم الرأسمالى الغربى. وطبقًا لهذا المفهوم فإن نمط التنمية المنشود هو ذلك الذى يأخذ بخصائص النموذج الغربى والمدخل هو نقل التكنولوجيا. لذلك يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يدخل فى إطار كل النظريات الغربية عن التنمية كاتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات، واتجاه الانتشار الثقافى الحضارى والاتجاه الاقتصادى للتنمية.

واستنادا إلى هذه النظريات تتبلور نظرة عن الصناعات الصغيرة فى المجتمع المصرى مؤداها: أن تنمية الصناعات الصغيرة ضرورة بل حتمية، لذلك لابد أن يراعى عند التخطيط ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة فى إطار يترابط ويتكامل مع الصناعات الكبيره والمتوسطه على أن تسود تركيبة تكنولوجية تحقق هذا الترابط والتكامل، فالصناعات الصغيرة هى الأساس لاقامة صناعات تحويلية، ومن ثم يصبح الاقتصاد كلا متماسكا مترابطا.

بناءا على هذا العرض الموجز يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يرى أن إشكالية الصناعات الصغيره إنما توضع فى إطار إشكالية أكبر، هى: صياغة نوذج رأسمالى متطور يستند إلى أساس اقتصادى مترابط ومتماسك والصناعات الصغيرة هى أداة تحقيق هذا النموذج، إذن فالتحيز الأيديولوجى هنا والمطروح فى إطار الرؤية الفنية يتمثل فى دعم الطبقة الرأسمالية وتطوير هياكلها الاقتصادية على غرار ما هو سائد فى الاقتصاديات الغربية.

٢ – الاتجاه الثانى: ويمكن أن نطلق عليه الثنائية:

أهم ما يميز هذا الاتجاه إنه لا ينظر إلى الصناعات الصغيرة من خلال المدخل الفنى أو التكنولوجى. لكن من خلال إطار أوسع هو الإطار الاجتماعى التاريخى المحلى والدولى.

بداية ينظر هذا الاتجاه إلى مصطلح الصناعات الصغيرة بوصفة مصطلحًا فنيًا يخفى مطالح الطبقه الرأسمالية المسيطرة على القطاع الصناعى الكبير (القطاع العام والقطاع الخاص)، أو بعبارة أخرى المسيطرة على هيكل الانتاج الحديث المعتمد على الخارج تكنولوجيا.

ينهض الاتجاة الثنائى على فكرة مؤداها: أن الصناعات الصغيرة هى امتداد لطوائف الحرف، تلك الطوائف السابقه على التكوين الاجتماعى الرأسمالى[١٣] إذ أنه كنتيجة للتغلغل الرأسمالى الغربى انقسم الهيكل الاقتصادى والاجتماعى إلى قطاعين هما:-

القطاع الحديث:

ويطلق عليه القطاع الرأسمالى الذى يستند إلى قوى انتاج متقدمة وعلاقات انتاج رأسمالية تستند إلى فصل المنتجين عن وسائل انتاجهم. ويرتبط هذا القطاع بأنتاج السلع التى تخدم احتياجات الطبقات الميسورة اقتصاديًا واجتماعيا. ويسود هذا القطاع الثقافة الغربية بكل محاورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

القطاع التقليدى:

وهو القطاع الذى يعبر عن الثقافة الوطنية التى حاول المستعمر اتلافها واحتقارها والنظر اليها بوصفها مرادفة للتخلف. ويستخدم القطاع التقليدى قوى انتاج غير متطورة وتقليدية وبالتالى فهى ذات انتاجية محدودة كما وكيفا.

ويسود هذا القطاع التقليدى أنماط من القيم والعلاقات والروابط الاجتماعية تسبق التكوين الرأسمالى.

والجدير بالذكر أن أصحاب هذا الاتجاه يروا أن الميدان الحقيقى للبحث عن خصوصية المجتمع وآليات تطوره، إنما يبدأ فى البحث فى هذا الميدان الذى يسمى بالقطاع التقليدى، فالقطاع الحديث فى نظرهم قطاع تابع ومندمج مع الرأسماليه الغربية.

ومن الناحيه الاقتصاديه يرتبط القطاع التقليدى بأنتاج السلع اللازمة للاستهلاك الجماهيرى.

وبناء على هذه الرؤية تنقسم الصناعات الصغيرة قسمين، قسم يتبع القطاع الحديث والآخر يتبع القطاع التقليدى. الأول بدأ كنتيجه للانفتاح على معطيات الثورة الصناعية بأوروبا، وبداية نقل التكنولوجيا يسمى هذا القسم بالصناعات الصغيرة المكتسبة أو الحديثة. أما الثانى ويسمى بالصناعات المتوارثة وهو النمط الذى ساد فى ظل طوائف الحرف من النحاسين والفحامين والحدادين

والذى طور معه ثقافات فرعية متوائمة[١٤].

ويرى حامد الموصلى أن الصناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى تمثل تراث بالغ الثراء، هذا التراث يعد نتاجا حضاريا لآلاف السنين من التفاعل الحى بين المجتمع والبيئة الطبيعية، كما يرى أن هذه الصناعات فى غرب أوربا مثلت القاعدة الواسعة لانطلاق الثورة الصناعية. أما فى مجتمعاتنا المحلية فالكثير من تلك الصناعات التقليدية تموت ميتة غير طبيعية دون أن تنشأ على أساسها أو بدلا منها صناعات حديثة فعالة وذاتية التطور، مما يؤدى إلى توقف حركة الإبداع، وهذا يمثل الأساس فى تراكم المشكلات وأهمها البطالة وانهيار القدرات الذاتية للتنمية، وتوسع دائرة الاستيراد ودعم القوى المستهلكة على حساب القوى المنتجة ويرى حامد الموصلى أن الصناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى تمثل البذور أو القاعدة التكنولوجية الموروثة، والتى يجب أن يتوافر المشروع الاجتماعى لنموها، بأعتبار أن هذه البذور تمثل البداية والقاعدة التكنولوجية الموروثة والتى تتجمع فى إطارها حصيلة الخبرات الإنتاجية والتكنولوجية التى تتوافق وتراث المجتمع[١٥] كما يؤكد كل من أسماعيل صبرى عبدالله ومحبوب الحق أن أشباع الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة يتحقق غالبا عن طريق أساليب تكنولوجية كثيفة العمالة وهذه الأساليب تستند بالضرورة إلى تطوير الخبرة التكنولوجية المتراكمة والموروثة. وعند هذه النقطة يؤكد محبوب الحق أن استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية ستؤدى إلى إيجاد توافق طيب بين الاستنباط الفورى من المواد الأولية والمهارات المحلية وتكنولوجيا الأهالى[١٥].

فى ضوء هذا العرض يمكن أن نستخلص الرؤية التى ينهض عليها إتجاه الثنائية، إذ تنطلق هذه الرؤية من مقولة الصراع بين القطاعين وهو صراع طبقى بالضرورة. فالقطاع الحديث يمثل الرأسمالية وهى أقلية قادرة اقتصاديا واجتماعيا، وتستند فى صياغة هياكلها الانتاجية إلى استراتجيات اقتصادية تستهدف على المستوى الاجتماعى اشباع حاجات هذه القلة القادرة اقتصاديا

واجتماعيا، ولكن هذه الطبقة فى الداخل تفتقد إلى القدرات التكنولوجية الحديثة التى ترتبط بانتاج نمط الاستهلاك الترفى لهذا تضطر إلى استيراد العناصر التكنولوجية من الخارج. ونتيجة لفشل المشروعات التنموية التى أستندت على نقل هذه العناصر التكنولوجية بدأت التفسيرات تقدم على نحو يؤكد أن أسباب الفشل يكمن فى غياب دور الصناعات الصغيرة، وهذا التحليل يفسر لماذا كان الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة وخاصة تنمية القطاع الحرفى على نحو يجعله مصانع صغيرة.

إلا أن أصحاب فكرة الثنائية يقدمون تصورًا مختلفًا يبدأ بنقد الفكرة التى ترى أن المدخل لتنمية القطاع الحرفى هو إنتقاله إلى مصانع صغيرة بواسطة نقل التكنولوجيا فمثل هذا التصور يؤدى فى التطبيق العملى إلى التضحية بالخبرات التكنولوجية المتراكمة والموروثة، فى حين أن الموقف السليم هو العمل على تواجد مشروع يستند إلى تطوير هذه الخبرات وهذا من الناحية التكنولوجية، كما يستند إلى أشباع الحاجات الأساسية ويستند كذلك إلى احلال قيم تؤكد قيمة العمل واحترام الفرد وهذا على المستوى الاجتماعى والاقتصادى، وتطبيق هذا المشروع مشروط بتصفية وضع الفئات الطفيلية[١٧] وفى هذا الإطار يمكن أن نستشهد بنص لحامد الموصلى يؤكد فيه النتائج العملية لتطبيق المشروعات التنموية المقامة على النحو البرجوازى والتى أدت إلى التضحية بالموروث التكنولوجى.

أما فى مجتمعاتنا المحلية فالكثير من تلك الصناعات التقليدية تموت ميتة "غير طبيعية" دون أن تنشأ على أساسها أو بدلا منها صناعات حديثة فعالة وذاتية التطور مما يؤدى إلى:

أولا: حرمان المجتمعات المحلية من الوسائل المولدة ذاتيًا والمتاحة محليا لاشباع حاجاتها الضرورية (المسكن والملبس والمأكل).

ثانيًا: تهميش الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وتحييدها من المشاركة الفعالة فى الانتاج والتنمية وتحويلها إلى كتلة من المستهلكين غير المنتجين والمعتمدين فى أبسط احتياجاتهم الأساسية على المدن الكبيرة أو على الاستيراد من الخارج.

ثالثًا: تفكك النسيج الاجتماعى الحضارى لهذه المجتمعات نتيجة لظهور تلك الصناعات وانهيار أسلوب الحياه المتميز فيها وشحوب شخصيتها المحلية وظهور البطالة والبطالة المقنعة فيها وتفاقم الهجرة منها.

رابعًا: اهدار امكانيات كان من الممكن أن توظف فى التنمية مما يؤدى إلى الهبوط بمعدلات التنمية على المستوى القومى ككل.

بعد هذا العرض الموجز للروئ النظرية والمنهجية فى النظر إلى ظاهرة الصناعات الصغيرة وقد حاولنا فى هذا العرض أن نستخلص بعض الخطوط النظرية التى احتكمت إليها الكثير من الدراسات التى قدمت عن قطاع الصناعات الصغيرة، نحاول هنا أن نقدم بعض الانتقادات عن هذه الرؤية، والتى على أساسها يمكن أن نخرج بخطوط نظرية ومنهجية بديلة فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة، ويمكن أن نجعل انتقاداتنا لهذه الرؤى على النحو التالى:-

أولاً: يمكن القول أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يرى فى ظاهرة الصناعات الصغيرة وتنميتها ظاهرة اقتصادية وتكنولوجية وأن تطوير هذه الظاهرة يستهدف فى الأساس اخراج القطاع الصناعى الحديث من أزمته عن طريق التعاقدات الاقتصادية والفنية بينه وبين الصناعات الصغيرة. وهذه النظرة تؤكد فكرة الاعتماد على الذات على المستوى القومى، وهى فكرة صحيحة تماما. لكن بشرط أن تتواجد القدرات الحقيقية على التصنيع التى تتلخص فى القدرة على أجراء البحث العلمى والتطبيقى، والقدرة على إجراء التصميم الهندسى وأخيرا القدرة على تصنيع الآلات ومكوناتها. ولكن المطروح فى إطار الاتجاه الفنى هو استيراد أحدث الأساليب

التكنولوجية لكى ينتقل القطاع الحرفى إلى قطاع مصانع صغيرة. وهنا يمكن القول أن تحديد إشكالية الصناعات الصغيرة على النحو الفنى. أو على النحو الذى يجعل المعالجة فى إدخال العناصر التكنولوجية للقطاع الحرفى، أنما ينطلق من اعتقاد مؤاده أن تحقيق التراكم الرأسمالى لايكون بالمعدل المطلوب فى إطار الورش الحرفية، إنما يتحقق هذا التراكم بالزيادة المطلوبة فى المصانع الصغيرة، وتحقيق هذا التراكم يعنى قدرة على امتصاص البطالة.

وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة تدخل فى إطار التحيز الأيديولوجى وهى أن الاتجاه الفنى يستهدف تدعيم الهياكل الصناعية للطبقة الرأسمالية عن طريق تحويل قوة العمل التى لا تجد العمل إلى قوة منتجة، هذا جانب فى دعم الطبقة. أما الجانب الآخر فهو تطوير القطاع الحرفى إلى الشكل الذى يجعل منه مصانع صغيرة يصب نشاطها الانتاجى فى خدمة القطاع الصناعى الكبير عن طريق التعاقدات الاقتصادية والفنية.

ثانيًا: الاتجاه الفنى بمقولاته ذات الطابع الفنى وأهمها التعاقد الجزئى أو التعاقد من الباطن، وهى التعاقدات التى تكون بمثابة المؤشر لصياغة بنية اقتصادية صناعية متماسكة ومترابطة، يحاول أن يخفى أبعاد اجتماعية وايديولوجية أهمها أن الصناعات الصغيرة قطاع يمثل مصالح الرأسمالية الصغيرة، وهى مصالح بالضرورة تدخل فى أشكال من التنافس والصراع بينها وبين القطاع الرأسمالى الكبير، وقد أشار العديد من الاقتصاديين إلى أشكال هذا الصراع الذى غالبا ما يحسم لصالح القطاع الرأسمالى الكبير، نظرًا لقدراته المالية بالمقارنة بقطاع الصناعات الصغيرة، اذ أن مقولة الترابط والتكامل تخفى مقولات المنافسة والصراع.

ثالثًا: يعتقد الباحث أن الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى يدخل فى إطار المدرسة الأمريكية التى ترى أن البلدان النامية بها قطاعين أحدهما تقليدى

"والآخر" حديث تفصل بينهما درجات والمشكلة فى رأى هذه المدرسة تتلخص فى تطوير القطاع التقليدى إلى قطاع حديث. وهنا يمكن القول أن نفس إشكالية المدرسة الأمريكية هى ذاتها إشكالية الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى. والحقيقة أن الأهداف التى يسعى كل منهما من تنمية الصناعات الصغيرة على نحو يجعلها تتكامل مع الصناعات الكبيرة (وهى مستوردة الخبرة والامكانيات) يعنى فى المقام الأول نسف الخبرات التقنية التاريخية الموروثة والمتراكمة، ويعنى ذلك بالضرورة تكريس التبعية فى إطار الصناعات الكبيرة المستوردة والتابعة للخارج، ومردود ذلك على المستوى القيمى والثقافى التضحية بالثقافة الوطنية والتضحية بالشخصية المتميزة فى إطار كل مجتمع محلى.

رابعًا: وفيما يختص بفكرة الثنائية التى تتسم بها التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، وانعكاسها على النظر إلى الصناعات الصغيرة واتسامها كذلك بالثنائية "حديث" و"تقليدى" فالقطاع الحديث هو ثمرة التأثيرات الغربية فى الفكر والاقتصاد والثقافة. والقطاع التقليدى هو امتداد لعلاقات ما قبل الرأسمالية، النقطة المقبولة فى هذه الرؤية هو النظر إلى الصناعات الصغيرة فى إطار القطاع التقليدى بوصفها البداية أو البذور التى يجب أن يتوافر لها المشروع الاجتماعى اللازم لنموها. وغير المقبول فى هذه الرؤية هى فكرة الثنائية ذاتها، اذ توحى هذه الفكرة أن هناك انفصال بين القطاعين، وهى رؤية تتقارب إلى حد كبير مع الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى والمدرسة الأمريكية من حيث أسلوب النظر أى التأكيد على فكرة الثنائية. وهنا يمكن القول أن اتجاه الثنائية لا يختلف مع الاتجاه الفنى من حيث المنطلق الاقتصادى التكنولوجى، ولكن الخلاف بينهما فى نقطة أساسية هى لمن تكون الثروة؟ فالاتجاه الفنى مضمونه الايديولوجى يرى أن الثروة لابد وأن تتركز فى أيدى الطبقة الرأسمالية، بينما اتجاه الثنائية يرى أن الثروة لابد وأن يعاد توزيعها على أسس عادلة تضمن عدالة

توزيع الناتج الاجتماعى.

خامسا: جوهر الخطأ فى فكرة الثنائية يكمن فى جانبين هما:-

١- الاعتقاد أن هناك تبعية صريحة بين رأس المال المحلى فى إطار القطاع الحديث ورأس المال الأجنبى، هذا الاعتقاد من شأنه أن ينفى أن هناك صراع بين الطرفين وقد يؤكد هذا الاعتقاد ما تذهب إليه المدرسة الأمريكية التى ترى أن التحديث أنما هو تحديث القطاع التقليدى لكى يكون قطاع حديث، ولكن الحقيقة أن هناك تناقض وصراع بين الطرفين رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبى، الأول يستهدف صياغة القاعدة المادية التكنيكية القادرة على العطاء والاستمرار، ومن ثم إمكانية الاستقلال بالسوق المحلى وربما الرغبة فى السيطرة على الأسواق المحيطة، والثانى يستهدف كذلك السيطرة على السوق المحلى والأسواق المحيطة السيطرة بانتاجه الوافر وقدراته التكنولوجية، وما يبدو من تبعية، أنما هو فى حقيقة الأمر موقف اضطرارى من قبل رأس المال المحلى وهذا الاضطرار راجع إلى فقدان رأس المال المحلى لتنظيماته السياسية الديمقراطية، وكذلك التنظيمات السياسية لقوة العمل، وفقدان هذه التنظيمات فى الحقيقة هى سر قوة رأس المال الدولى، كما هى فى ذات الحين سر ضعف وخضوع رأس المال المحلى لرأس المال الدولى. وهنا فكرة الثنائية ترى الأمور فى ظاهرها وتتصور أن رأس المال المحلى إنما هو فى حقيقة الأمر وكيل لرأس المال الدولى فى الداخل. أو كما يقال أن رأس المال المحلى يقوم بدور كومبر ادورى، وهذا التصور هو جوهر الخطأ ويفتح الباب واسعًا لصياغة تحليلات خاطئة عن التكوين الطبقى وهو الأمر الذى أدى إلى صياغة تشخيصات ومصطلحات عن طبيعة الطبقة المسيطرة أقتصاديا وأجتماعيا وظهرت التحليلات التى ترى أن هذه الطبقة هى الرأسمالية الطفيلية والرأسمالية البيروقراطية وما إلى ذلك من المصطلحات الخاطئة التى تستند فى

الأساس إلى تحليل السلوك الاقتصادى للطبقة دون أدراك المواقف المتباينة لها والتى تتبدى فى السياسة.

٢- وهنا يكمن جوهر الخطأ الثانى فى فكرة الثنائية والذى يتمثل فى عدم وضع الاقتصاد فى إطاره السياسى، بمعنى أن القوى الاجتماعية والاقتصادية التى تتمثل من وجهة نظرهم فى القطاع الحديث والقطاع التقليدى، لابد لهذه القطاعات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التى تمثلها لابد أن تجد لها إطارا للحركة، وهذا الإطار لا يمكن أن يكون إلا سياسى بمعنى التعبير عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية فى إطار من صياغة التشكيلات والروابط والاتحادات والأحزاب السياسية الديمقراطية المستقلة عن وصاية الدولة من هنا يمكن القول:

أن كل من الاتجاه الفنى ذو الطابع التكنولوجى واتجاه الثنائية لا يقيمان وزنا لاعادة تنظيم القوى الاجتماعية على أساس ديمقراطى سليم.

بناءا على هذه الانتقادات ما هو الإطار المنهجى الملائم فى دراسة ظاهرة الصناعات الصغيرة؟

بداية، يرى الباحث أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المصرية لاتتحرك على نحو ميكانيكى يستلهم خصائص التجربة الغربية، ويعيد انتاجها فى إطار هذه التشكيلة، وذلك نظرًا لاختلاف الظروف التاريخية. فقد أمكن للتجربة الغربية أن تفرز مجموعة من الصفوات الرأسمالية التى تتميز بالطموح والقدرة على الانجاز وتعظيم العائد. ومن ثم القدرة على تحقيق التراكم الرأسمالى فى الداخل، والقدرة على تصدير فائض الانتاج فى الخارج. كما أن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لا تتحرك على نحو يؤكد الثنائية الاقتصادية والاجتماعية. ولكنها تتحرك على نحو يؤكد الترابط الديالكتيكى، أو على حد تعبير "دويدار"[١٧] فالتشكيلة الاجتماعية هى عبارة عن "وحدة كلية مندمجة فى إطار ديالكتيكى. والدولة فى إطار هذه الوحدة المندمجة هى عامل تماسك لكل

مكونات التشكيلة الاقتصادية، الا أن الدولة عن طريق احتكارها للسلطة تخضع هذه المكونات فى إطار يتفق ومصالح اجتماعية أقتصادية محددة هى مصـــالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا.

وبتطبيق هذه الرؤية المتماسكة يتضح لنا أن العناصر التقليدية تتفاعل مـــع العناصر الحديثة أو تندمج فى إطار الكل الاجتماعى. وهنا يمكن القول بأنـــه ليست هناك حدود فاصلة بين التقليدى والحديث، بمعنى أننا قد نجد كل منهمـــا داخل الكائن الاجتماعى الواحد، فقد نجد مثلا ورشة تستخدم فن انتاجى حديث، بينما الشكل الاجتماعى يغلب عليه طابع الأسرة الممتدة حيث نجد رأس المال الثابت ملك مشاع لأفراد الأسرة، وفى ذات الحين قد تجد انتماءات متباينة بين أفراد هذه الأسرة، فهناك من هو عضو فى حزب سياسى وآخر عضـــو فـــى جمعية صوفية إلى غير ذلك من العناصر التقليدية والحديثة التى تتواجد داخل الكائن الاجتماعى الواحد. إذن ليس هناك ما يسمى بصناعة صـــغيرة حديثـــة وصناعة صغيرة تقليدية، ولكن الأدق أن هناك أزدواج متفاعـــل علـــى نحـــو ديالكتيكى وهو أزدواج من شأنه أن يحدث تراكيب اجتماعية وأنماط من القيم والثقافة معينة. ويعتقد الباحث أنه لا يمكن فهم ظاهرة الصناعات الصغيرة إلا فى إطار معرفة التناقضات الحاكمة للتشكيل الاجتماعى الاقتصـــادى، وهـــى تناقضات داخلية وخارجية.

على المستوى الخارجى:

يتضح التناقض بين القطاع الرأسمالى الكبيـــر ورأس المـــال الـــدولى الأول يتحرك بدافع الاستقلال عن هيمنة الثانى، وهو مايدفعه إلى اللجؤ إلى حلول من الداخل وهى حلول فنية وتكنولوجية تستند إلى مؤشرات النموذج الغربـــى فـــى التنمية (وهو جوهر ما يؤكد عليه الاتجاه الفنى الذى يعزل التنمية عن ســـياقها الاجتماعى والسياسى، كما أنه يقدم فهم عن التنمية الغربية معـــزول عـــن ذات السياق)، هذا التناقض الخارجى يحل من وجهة نظر رأس المال المحلـــى عـــن

طريق أساليب فنية وتكنولوجية (هذا هو جوهر ما يؤكد عليه الاتجاه الفنى).

على المستوى الداخلى:

فالتناقض بين رأس المال الكبير ورأس المال الصغير يحل كذلك عن طريق أساليب فنية وتكنولوجية.

هنا يؤكد الباحث أن تطور قطاع الصناعات الصغيرة مرهون بشروط اجتماعية تلك الشروط التى تمثل الإطار والأساس للفاعلية الفنية والتكنولوجية أو بعبارة أخرى الشروط الاجتماعية هى المتغير المستقل والشروط الفنية هى المتغير التابع، والشروط الاجتماعية تتمثل فى إعادة تنظيم الصناعة على نحو يتيح أطلاق وتطور قوى انتاج هذا القطاع، أى قطاع الصناعات الصغيرة على نحو يجعل لهذه الصناعات نصيب من السوق المحلية ولكى يحدث هذا التطور فى إطار قوى أنتاج وعلاقات أنتاج هذا القطاع يستلزم وعى أجتماعى وسياسى قادر على أعادة انتاج العلاقات الاقتصادية على نحو خلاق، وذلك فى إطار تشكيل روابط واتحادات ديمقراطية تعكس مصالح هذا القطاع من ناحية وتستقل عن وصاية الدولة من ناحية أخرى. اذ أن تكوين هذه الروابط والاتحادات الديمقراطية هى الشرط الضرورى لتطوير الخبرات المحلية الموروثة والمتراكمة عبر التاريخ. وهذا ليس فقط على مستوى قطاع الصناعات الصغيرة بل على المستوى القومى ككل.

وهنا يؤكد الباحث على حقيقة مؤداها أن المشكلة ليست فى وجود الكوادر الفنية والتكنولوجية فهذه الكوادر موجودة، وهنا نقرر بوضوح أن الإشكال اجتماعى وسياسى بالدرجة الأولى وليس فنى، ولكن المطروح فى إطار الفكر المصرى أن الإشكال فنى وليس أجتماعى.

الهوامش

١- ممدوح الشرقاوى، دور الصناعات الصغيرة وتوقعات المستقبل، ندوة النهوض بالصناعات الصغيرة فى مصر، معهد التخطيط القومى، مؤسسة فريد ريش إيبرت، القاهرة ١-٤ إبريل ١٩٨٤، ص ٣١.

٢- نادر فرجانى، عن غياب التنمية فى الوطن العربى، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤١.

٣- خالد مصطفى، التحولات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن نقل التكنولوجيا فى ظل سياسة الإنفتاح الاقتصادى من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٨٨، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص ١١١ - ١١٥.

٤- لمزيد من التفاصيل، انظر البحوث الواردة فى جودة عبدالخالق، الإنفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨١.

٥- نفس المرجع السابق.

٦- إبراهيم العيسوى، العوامل الداخلية للتحول إلى الإنفتاح، جودة عبدالخالق، المرجع السابق، من ص ٧٢ - ٧٨.

٧- تم الوصول إلى محاور تنمية الصناعات الصغيرة من خلال مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور نادر فرجانى.

٨- محمد كمال مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة، ندوة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، القاهرة ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٥٤.

٩- فتحى الحسينى خليل، بعض المنطلقات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية، مرجع سابق، ص ٦٥.

١٠- محمد كمال مصطفى، دور الصناعات الصغيرة فى استيعاب العمالة، مرجع سابق، ص ١٥٧.

١١- محمد كمال مصطفى، نفس المرجع السابق ص ١٥٨.

١٢- فتحى الحسينى خليل، بعض المنظفات الأساسية لزيادة دور الصناعات الصغيرة فى التنمية فى مصر، مرجع سابق، ص ٦٠.

١٣- يمكن التعرف على فكرة الثنائية بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحًا فى المصادر التالية:

أ- سمير نعيم، التكوين الاجتماعى الاقتصادى وأنماط الشخصية فى الوطن العربى، مجلة العلوم الاجتماعية، تصدر عن جامعة الكويت، العدد الرابع، المجلد الحادى عشر، ديسمبر ١٩٨٣.

ب- أحمد صادق سعد، حول العلاقة بين نمطى الإنتاج الكولونيالى والأسيوى، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل، ندوة فكرية، مركز البحوث العربية، الفارابى ١٩٨٨.

جـ- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩.

١٤- عبدالحكيم على الأحول، دور الصناعات الصغيرة واليدوية والأسر المنتجة فى التنمية الاجتماعية، ندوة الصناعات الصغيرة فى التنمية، معهد التخطيط القومى، فريدريش إيبرت ١٩٨٤، ص ١٢.

١٥- حامد الموصلى، الصناعات الصغيرة ودورها فى التنمية الذاتية، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، دراسة غير منشورة.

١٦- أ - إسماعيل صبرى عبدالله، إستراتيجية التكنولوجيا، إستراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاد بين المصريين، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٥٣٦.

ب- محبوب الحق، ستاد الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

١٧- محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، الناشر دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.

تجربة ورش تصنيع الأحذية فى قطاع التعاون الانتاجى
دراسة ميدانية

مقدمة

(الإطار المنهجى للدراسة):

حاولت هذه الدراسة أن تتناول الأسباب التى تحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية فى إطار قطاع التعاون الانتاجى وقد حاولت أن تبحث عن هذه الأسباب فى ميدان غير الميدان الاقتصادى الفنى ذو الطابع التكنولوجى، وتحديدًا فى الميدان الاجتماعى وبصفة أكثر تحديدا فى ميدان الوعى. وقد أنطلقت الدراسة من محاولة الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه ما هى ملامح وعى كل من أصحاب ورش تصنيع الأحذية والعمال بأبعاد إشكالية تطوير الورش؟

بناءً على صياغة السؤال الحاكم للدراسة يتضح أن المفهوم الأساسى الذى يحكم حركة الدراسة هو مفهوم الوعى، وتحديدا الوعى الخاص بإشكالية ورش تصنيع الأحذية. من هنا صاغت الدراسة تعريف مبدئى للوعى وهو عبارة عن الأفكار والأراء والتصورات التى يكونها كل من أصحاب الورش والعمال.

وبناءً على هذا التعريف المبدئى أستهدفت الدراسة:

أولا: التعرف على الأفكار والأراء والتصورات التى يكونها كل من أصحاب الورش والعمال عن أبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية.

ثانيا: محاولة التعرف على الأساس المادى لهذه الأفكار:

بناءً على هذه الأهداف تتضح أهمية الدراسة فى أنها تحاول أن تجيب على سؤال مؤداه إلى أى مدى يكون وعى العاملين بورش تصنيع الأحذية يمثل فى

ذاته معوق يحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية؟ وهذا التساؤل يطرح تساؤل آخر آخر مؤداه كيف يمكن تحديد الوعى المعوق أو كما يطلق عليه البعض الوعى الزائف من الوعى الحقيقى إذا جاز هذا التعبير؟

الإجابة على هذا السؤال تتوقف بالدرجة الأولى على الإطار النظرى والأيديولوجى الذى يتبناه الباحث وهذا ليس عيب فمن طبيعة الأشياء أن تختلف الأراء والأفكار وهنا وبعيدا عن التفصيلات النظرية والأيديولوجية، يعتقد الباحث أن المؤشر الذى يفصل بين الوعى الزائف والوعى الحقيقى هو أن الوعى الثانى أى الحقيقى هو ذلك الوعى الذى ينعكس فى ضرورة إعادة تنظيم الصناعة على نحو يتيح إطلاق وتطور قوى أنتاج وعلاقات إنتاج الورش، ولا يمكن أن يتحقق هذا التطور الا من خلال انشاء المؤسسات والروابط والاتحادات الديمقراطية المستقلة عن وصاية الدولة. من هنا وجد الباحث أن بنية الوعى وخاصة الوعى الخاص بإشكالية ورش تصنيع الأحذية يمكن أن تنقسم على النحو التالى:-

الوعى المستقل:

١- ويقصد به الوعى المتفاعل مع الوسط التكنولوجى الطبيعى ذلك الوعى الذى يؤدى بدوره إلى التطوير الذاتى والمستقل وفى إطار تدريجى يستهدف دائما فهم أبعاد العملية التكنولوجية والقدرة على السيطرة عليها.

٢- إدراك التناقض بين ورش تصنيع الأحذية وبين قطاعات اقتصادية أخرى سواء فى داخل المجتمع أم خارجة.

٣- يترجم الوعى المستقل فى صياغة روابط واتحادات ديمقراطية، فالوعى فى أرقى أشكاله يعكس وحدة المصالح التى تنعكس فى إطار هذه الروابط.

الوعى التابع:

١- الانفصال عن الوسط التكنولوجى والرغبة فى الارتباط بعناصر تكنولوجية يصعب تحديد أبعادها والسيطرة عليها لان تحديد الأبعاد والسيطرة تتم فى

إطار تشكيل أجتماعى خارجى.

٢- الإحساس الغريزى بالتناقض، احلال وعى أطراف أخرى من داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية، أو من خارجها أى من تشكيل اجتماعى آخر، أو بعبارة أخرى يتم سلب الوعى بأحلال وعى أخر بين أطراف من خارج ورش تصنيع الأحذية.

بناءً على هذا التحديد لبنية الوعى يمكن أن يثار التساؤل التالى:

هل بنية الوعى تتواجد فى الواقع العملى بهذا الشكل النقى أم يتواجد نوع من التداخل بين الوعى المستقل والوعى التابع؟ يعتقد الباحث أن الشق الثانى من العبارة هو الأدق أى يتواجد الوعى المستقل متداخلا مع الوعى التابع، أى تميز الوعى بطابع الازدواج.

بناءً على هذه المقدمة المنهجية وجد الباحث أن الأدوات المناسبة لدراسة الوعى بإشكالية ورش تصنيع الأحذية هى الملاحظة المتعمدة، وإسلوب المقابلة المتعمقة (المقابلات الفردية والجماعية) عن طريق هذه الأدوات قام الباحث بجمع المادة اللازمة لإجراء الدراسة عن طريق التردد على الكثير من ورش تصنيع الأحذية من القاهرة وطنطا (من الورش الأعضاء فى الجمعيات التعاونية الانتاجية للأحذية).

نتائج الدراسة:

وجد الباحث أنه لفهم قضية الوعى بإشكالية ورش تصنيع الأحذية، من الضرورى أن يتعرض لملامح التكوين الداخلى للورشة من حيث:

أولاً: مكان الورشة:

الورشة عبارة عن حجرة فى شكل مربع أو مستطيل بها بنك للصنايعى بغرض التفصيل وعربة خشبية يضع عليها ما ينجزه من عمل، وهذا الصنايعى يطلق عليه "التفصيلجى". وكذلك يوجد بنك لصنايعى آخر يطلق

عليه "الجزمجى" وعربة خشبية لكى يضع كذلك ما ينجزه من عمل. وماكينة يقف عليها صنايعى يطلق عليه "الماكينجى" والملاحظ أن نصف مساحة الورشة أو قليلاً تكاد تخصص لانجاز الورشة، أى تخصص لوضع الأحذية المصنعة فى وضع مرتب على جدار الورشة، كما يوجد فى بعض الورش "تارجيلة" خاصة بفرد أو أكثر من عمال الورشة يقومون بإعدادها كلما كان هناك الطلب عليها.

والملاحظ أن أرضية الورشة تكاد تتكدس بمخلفات الإنتاج بصورة قد تؤذى معنويات العاملين، ولذلك فنظافة الورشة عملية مستمرة.

ثانيًا: الأدوات التكنولوجية المستخدمة:

يتميز النمط التكنولوجى المستخدم داخل الورشة باستناده إلى العمل اليدوى بنسبة ٨٠ %، أما النسبة الباقية وهى الـ ٢٠ % فهى نمط تكنولوجى حديث يشمل المكبس والماكينة وهاتان الأداتان فى حقيقة الأمر لا يخلوان من اللمسة اليدوية، أو إذا جاز التعبير يمثلان نمط تكنولوجى وسط أو مزدوج بين الاستخدام اليدوى والاستخدام الالى. وهنا من الضرورى أن نشير إلى ملاحظة هى أن تصنيع الحذاء بكل مراحلة بالإستناد إلى اليد أصبح عملية فى طريقها إلى الانقراض أن لم تكن قد انقرضت بالفعل، بمعنى أنه لا يوجد العامل "الصنايعى" ذو المهارات والقدرات التى تلزم تحويل المواد الخام إلى حذاء، ويطلق على هذا النوع من الصنايعية "الصنايعى الشامل"، الذى يقوم بكل مراحل تصنيع الحذاء بالاستناد على يده، أنما تصنيع الحذاء فى إطار الورش تطور إلى الحد الذى أقتضى فيه ظهور التخصص وتقسم العمل، ومن ثم أصبح تصنيع الحذاء يمر بمراحل بعضها يتم أو ينجز خارج الورشة كمرحلة "عمل النعل" فالورش اليوم لا تقوم بتحويل الجلد الخام إلى نعل بل تحصل على النعول جاهزة، وبالتالى فقد أصبح الأمر فى تصنيع الحذاء يغلب عليه طابع التركيب والتجميع لا التصنيع، هذا يعنى ارتباط الورش فى حركتها

الانتاجية بأجهزة صناعية خارجية "خارج الورشة" فالورش اليوم تفتقد إلى الاستقلال التكنولوجى فى تصنيع الحذاء، وتتضح هذه النقطة بصورة جلية فى استخدام المكبس والماكينة وهى وسائل تكنولوجية يتم استيرادها من الخارج، ولم تأت هذه الوسائل كنتيجة للتطور التدريجى لورش تصنيع الأحذية، وبالرغم من ذلك يمكن القول بصفة عامة أن النمط التكنولوجى المستخدم داخل الورش وأن كان يعتمد فى الأساس على النشاط العضلى اليدوى، إلا أنه يمكن القول أنه يندرج تحت ما يسمى بالنمط الوسيط من التكنولوجيا الذى يجمع بين الإسلوبين اليدوى والحديث.

ثالثًا: تدرج المكانة الاجتماعية:

من خلال الخصائص الأيكولوجية والتكنولوجية، تتكون الورشة من أربع أو ثلاث أفراد "صنايعية"، الأول هو صاحب الورشة أو الأسطى الكبير كما يطلقون عليه والثانى: هو الماكينجى يقف على الماكينة.

والثالث: هو الجزمجى، والرابع: هو التفصيلجى، والخامس: هو صبى الورشة والملاحظ أن الأسطى الكبير لا يقتصر دوره على إدارة الورشة بل هو فى الغالب يختص بمرحلة أو بدور فى صناعة الحذاء كأن يكون مثلا "جزمجى" أو "مكنجى" لذلك تتكون الورشة فى الغالب من أربع أو ثلاثة أفراد وصبى، وفى حالة تكونها من ثلاث إنما يشير هذا التكوين إلى أن فرد من الورشة يقوم بأكثر من دور.

وعن تدرج المكانة الاجتماعية داخل الورشة، يمكن القول أن أكثر عناصر الورشة تقديرا واحتراما هو صاحب الورشة أو الأسطى الكبير فهو:

١- أكثر عناصر الورشة خبرة ومهارة فى أداء العمل.

٢- أكبر العناصر سنا وهذا فى الغالب.

٣- هو صاحب رأس المال ومدير المشروع فى ذات الحين، فالملكية هنـــا لا تنفصل عن الادارة.

٤- يقوم بفض المنازعات التى قد تنشأ بين العمال داخل الورشة.

فصاحب الورشة أذن هو الأسطى الكبير كما يطلقون عليه، وذلـــك يرجـــع لتعدد وأتساع الأدوار التى يقوم بها، فهو الشخصية المحوريـــة التـــى تتوحـــد وتتناقض معها العناصر الأخرى من الورشة. أما الطرف الثانى من الورشـــة وهو يتعلق بمجموع العمال "الصنايعية" فأكثر الصنايعية تقديرا واحتراما هـــو "الماكينجى" وربما يرجع ذلك إلى دقة الإطار الحركى بينه وبـــين الماكينـــة، فضلا عن أهمية المرحلة التى يختص بها فى تصنيع الحـــذاء، والـــذى يلـــى الماكينجى فى التقدير والاعتبارهو "الجزمجى" وربما يرجع هذا التقدير إلـــى شمول العملية التى يقوم بها فى تصنيع الحذاء، ويلى الجزمجى فـــى التقـــدير "التفصيلجى" والملاحظ غياب التقدير للتفصيلجى نظرا لسهولة العمل الذى يقوم به فعناصر الورشة يعتقدوا أن عمل التفصيلجى لا يتميز بمهارة معقدة(*). أما العنصر الأخير من الورشة وهو صبى الورشة اذ يمثل مستقبل الورشة لانـــه يتعلم، ويرتقى إلى أن يصل إلى مرتبة الصنايعى سواء كـــان "جزمجـــى" أو "ماكينجى" أو "تفصيلجى". لذلك الفترة التى يقضيها فى الورشة هى فى الأساس فترة تعليم وتدريب ولكنه بجوار ذلك يقوم بأعمال هامشية. كما أن هناك صبى آخر لابد أن يكون مرتبطا بالماكينجى يؤدى دور هام ولكنـــه ثـــانوى، اذ أن طبيعة دوره تجعل الماكينجى ينجز أكثر وأسرع حيث أنه يقـــوم بالتحضـــير والترتيب لعمل الماكينجى.

(*) تتضح هذه الفكرة فى القول التالى لأحد أصحاب الورش: " أى واحد يقدر يفصل وأنا أقدر أجيب بنات أو طلبة يفصلوا ويتعلموا فى خمس دقائق ".

رابعًا: مستويات الأجور:

وعن مستويات الأجور فهى تتفاوت من ورشة إلى أخرى وهـــى تـــرتبط بحركة السوق إلا أنه أمكن الحصول على المتوسطات التالية:

الماكينجى (١٠٠ – ١٥٠ جنية) (٥٠ –٦٠ جنية) (٤٠– ٥٠ جنيـــة) فـــى الأسبوع.

الجزمجى (١٠٠– ١٥٠ جنية) (٥٠ – ٦٠ جنية) (٤٠– ٥٠ جنيـــة) فـــى الأسبوع

التفصيلجى (١٠٠ – ٨٠ جنية) (٣٠ – ٤٠ جنية) فى الأسبوع.

صبى الورشة ١٠ جنية فى الأسبوع.

فى ضوء هذه الخصائص يمكن أن نتعرف على المعوقات الاجتماعية التى تحول دون أحداث الورش للتراكم المعرفى والتكنولوجى والرأسمالى، وذلـــك من خلال البحث فى ميدان الوعى. وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة هامة هى أن قضية الوعى فى هذه الدراسة تشير إلى كيفية الاستجابة أى استجابة الـــورش للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تتعرض لها.

وكانت النتائج على النحو التالى:

أولا: الموقف من النمط التكنولوجى اليدوى:

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش لهم نظرة مزدوجـــة للنمط التكنولوجى اليدوى فهو من ناحية يحقق الجودة المطلوبة فـــى صـــناعة الحذاء كما أنه يشعر العامل بالقدرة على الخلق والابتكار، أى أن ذات العامل تتحقق من خلال العمل اليدوى. وبهذا يكتمـــل الطـــرف الأول مـــن الـــوعى المزدوج للنمط التكنولوجى اليدوى. أما الطرف الثانى فيتمثـــل فـــى ضـــعف انتاجية النمط اليدوى بالمقارنة بالنمط الحديث الذى يتميز بالقدرة على الإنتاج

الوافر ذلك الانتاج الذى يمكنه ليس فقط من تغطية حاجة السوق بل وتكـــوين فوائض أنتاجية بغرض التصدير.

وعند هذه النقطة يقرر أصحاب الورش، أنه إذا مـــا أرادت ورش تصـــنيع الأحذية أن تتقدم فالطريق هو إدخال النمط التكنولوجى الحـــديث، إلا أن هـــذا النمط من وجهة نظرهم مستحيل استخدامه فى إطار الورش نظرا لأنه يتطلب امكانات مالية هائلة لشرائه، كما أن أدخال هذا النمط التكنولوجى إلى الورشة يعنى نفى لوجودها أى يحيل الورشة إلى خط أنتاج.

وهنا يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن أصحاب الورش فـــى حيـــرة أو صراع بين النمط اليدوى والنمط الحديث من التكنولوجيا، إلا أن هذا الصراع حسم فعلا لصالح النمط الحديث من التكنولوجيا (الحسم فى دائرة الوعى) وهذا يعنى أن تطوير الورشة لا يتحقق إلا بإدخال النمط التكنولوجى الحديث إليها.

وهنا يتضح البعد الأول من أبعاد إشكالية تطـــور ورش تصـــنيع الأحذيـــة فالإشكالية فى الأساس (كما يرى أصحاب الورش) هى إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى، وتحل هذه الإشكالية عن طريق تواجد القدرات المالية، أى تـــدبير العملة اللازمة لشراء النمط التكنولوجى الحديث، وإمكانية شراء هـــذا الـــنمط عملية تبدو شبه مستحيلة أن لم تكن مستحيلة فعلاً.

عند هذه النقطة يمكن أن نقرر بوضوح أن هذا الفهم الفنى لإشـــكالية ورش تصنيع الأحذية يدخل فى دائرة الوعى التابع ذلـــك الـــوعى الـــذى يســـتهدف الارتباط بأنماط تكنولوجية غير مفهومه ويصعب تحديد أبعادهـــا والســـيطرة عليها لانها نتاج تشكيل اجتماعى أخر، والنتيجة النهائية هى التضحية بـــالنمط اليدوى أو بالخبرة المحلية الموروثة والقابلة للتطوير الذاتى والمستقل، والهدف الحاكم لهذا الوعى التكنولوجى التابع هو تحقيق التراكم الرأسمالى وهو هـــدف وأهم لأنه لا يستند إلى فكرة التطوير الذاتى والمستقل أى التطوير التـــدريجى فى إطار الورشة.

وإذا انتقلنا إلى الطرف الاخر من الورشة أى العمال، فهم يقـدموا رؤيـة تختلف قليلا عن تلك التى قدمها أصحاب الورش فهم فى البداية يقـررون أن النمط اليدوى من التكنولوجيا يتميز بأنه مفهوم ومحدد الأبعاد فضلا عن كونه يشعر العامل بالقدرة على الخلق والابتكار، لكن ما يعيب هذا النمط هو ضعف انتاجيته بالمقارنة بالنمط الحديث من التكنولوجيا، إلا أن العمال لم يجـدوا أن الطريق إلى تطوير الورشة يكون عن طريق إدخال النمط الحديث، وكذلك لم يجدوا أن الطريق يكون عن طريق الابقاء على النمط اليدوى، فالأشكال مـن وجهة نظرهم محير، الا أنهم أستطاعوا أن يحسموا هذا الصراع بـين الـنمط اليدوى والنمط الحديث وذلك عن طريق إيجاد نمط ثالث بـديل يجمـع بـين النمطين وهذا الجمع أو الدمج بين النمطين يؤدى إلى تطور النمط الأول بشكل تدريجى وذاتى أى بشكل يتلائم مع القدرات والمهارات التكنولوجيـة للعمـال الذين يقومون بأستخدام النمط اليدوى وبهذا يتحقق الهدف الأساسى وهو زيادة الانتاج دون أن تكون هذه الزيادة على حساب تصفية النمط اليدوى بل علـى حساب تطويره.

وهذه الرؤية التى يقدمها العمال برغم أنها تدخل فى إطار الفهم الذى يؤكد أن الإشكالية فى الأساس هى إشكالية فنية ذات طابع فنى وتكنولـوجى، إلا أن هذه الرؤية لها مغزى اجتماعى اقتصادى يتمثل فى الخوف من ادخال الـنمط التكنولوجى الحديث لأن هذا النقل أو الإدخال سوف يكون له نتائج اجتماعيـة ضارة كالبطالة ومن ثم تشريد العمال: وهنا يمكن القول أن الرؤية التى قدمها العمال تستهدف زيادة الانتاج من ناحية والحفاظ على العمالة من ناحية ثانية.

والسؤال هنا هل الرؤية التى قدمها العمال تدخل فى دائرة الوعى المستقل؟ أم الوعى التابع؟ والإجابة على هذا السؤال توضح أن الرؤيـة التـى قـدمها العمال تدخل فى دائرة الوعى المزدوج الذى يجمع بين الاسـتقلال والتبعيـة، فعنصر الاستقلال يتضح فى ضرورة صياغة نمط تكنولوجى متطور ولكنـه مفهوم ومحدد الأبعاد ويسهل السيطرة عليه وهو ما يعنى أمكانية انتاج وإعادة

انتاج هذا النمط فى الداخل. أما العنصر الذى يؤكد التبعية هو أن الهدف من تطوير الورشة هو هدف اقتصادى بحت يتمثل فى تحقيق التراكم وزيادة الانتاج، كما أن عدم إدراك العمال لوسائل تحقيق الاستقلال التكنولوجى تمثل عنصرا يدخل فى دائرة الوعى التابع.

ويعتقد الباحث أن الرؤية التى قدمها العمال لمعالجة الإشكالية التكنولوجية تعكس الإحساس الغريزى بالتناقض الاقتصادى والاجتماعى بينهم وبين أصحاب الورش.

ويتضح هذا الإحساس بالتناقض من خلال الموقف من الاستثمارات الأجنبية والهجرة للعمل فى الخارج.

ثانيًا: الموقف من الاستثمارات الأجنبية والهجرة للعمل فى الخارج:

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش يأخذون موقف معادى من الشركات الاستثمارية التى نشأت خلال فترة الانفتاح الاقتصادى، والسبب فى الموقف المعادى يرجع إلى تميز هذه الشركات بقدرات مالية هائلة، وبالتالى بقدراتها على استخدام النمط التكنولوجى الحديث، وبفضل هذه القدرات استطاعت هذه الشركات أن تستولى على السوق المحلية بإنتاجها الوافر ومن ثم اهتزاز وضع الورش، أو بعبارة أدق تعرضت الورش لمنافسة غير متكافئة مع هذه الشركات.

وفى البداية تصور أصحاب الورش أن هذه الشركات تعمل للتصدير، إلا أنه بالرغم من التفوق الاقتصادى والتكنولوجى للشركات الاستثمارية، فأصحاب الورش يؤكدون أنه برغم هذه المنافسة غير المتكافئة مع الشركات فلا زال للورش نصيب من السوق المحلية بل ويمكن أن يتسع هذا النصيب لأن منتجات الشركات تتميز بارتفاع أسعارها، فضلا عن أنخفاض جودتها بالمقارنة بمنتجات الورش.

هذه الفكرة التى يراها أصحاب الورش غير صحيحة لأن السعر يحدده فى نهاية الأمر أسلوب الإنتاج السائد والتكنولوجيا السائدة وهى التكنولوجيا الحديثة.

ويمكن القول أن هذا الموقف من الشركات الاستثمارية يعكس أن أصحاب الورش قد عقدوا مقارنة بين الورش وبين الشركات وهى مقارنة تعكس وضع الصراع بين الطرفين فإذا كان الطرف الثانى متفوقا اقتصاديا وتكنولوجيا، فلابد للطرف الأول لكى يكون متفوقا أن يتمتع بذات الوسيلة أى يتميز بنفس خصائص الطرف الثانى. من هنا صيغت الإشكالية على النحو الفنى والتكنولوجى من وجهة نظر أصحاب الورش، إلا أن اليأس من الحصول على المال اللازم لشراء النمط التكنولوجى دفع أصحاب الورش إلى إعادة النظر فى النمط اليدوى فهو يمكنه أن يقدم سلعة أرخص وأجود ولكن لمن؟ هنا يعتقد الباحث أن أصحاب الورش تشكل لديهم الأمل فى كسب نصيب من السوق المحلية نتيجة الأزمة الاقتصادية التى من نتائجها ضعف القوى الشرائية على المستوى القومى وهو الأمر الذى يجعل من الصعب مسايرة أسعار الشركات من قبل الأغلبية. إذن فالسوق هنا هو الأغلبية التى تعانى أكثر من غيرها من آثار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

إذا كان هذا هو موقف أصحاب الورش من الشركات الاستثمارية، فماذا عن موقف العمال؟

بداية العمال لا يشعرون بالحد الأدنى من الرضا عن العمل داخل الورشة والسبب يرجع إلى تواجد فرص عمل أفضل من العمل داخل الورش، وفرص العمل المطروحة هى العمل أما فى الشركات الاستثمارية أو العمل خارج البلاد (الهجرة)، حيث أرتفاع مستويات الدخل الا أن العمل خارج البلاد أكثر إغراءً من العمل داخل البلاد حيث العمل فى الشركات الاستثمارية.

فقد أوضحت نتائج الدراسة أن العمال فى الورش فى حالة رغبة مستمرة فى السفر للعمل فى الخارج لذلك ينظروا إلى العمل فى الورش على أنه عمل

مؤقت ويرفضوا التأمين لهذا السبب. الا أن هناك أقلية من العمال ترفض العمل داخل الشركات الاستثمارية والسبب يرجع إلى الشعور بالحرية داخل الورش فالعامل حر من ناحية المواعيد. ليست هناك قيود أو قوانين ملزمة بخلاف الشركات التى تتميز بقيود وقوانين واجبة الاتباع، أنما الامر يختلف بالطبع فيما يختص بالهجرة للعمل فى الخارج، فالعمال دون استثناء يرغبون فى العمل خارج البلاد رغم تصريح بعضهم بآلام الغربة.

كما أتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن أصحاب الورش وجدوا أن كل من الشركات الاستثمارية والهجرة للعمل فى الخارج كانت لها الآثار السلبية على حركة إنتاج الورش، إذ تم جذب عمال الورش لصالح الاشتغال فى معسكر العمل الاستثمارى فى الداخل، ولصالح الهجرة للعمل فى الخارج، فمعسكر العمل الاستثمارى يتميز بأن العمل أسهل وساعات العمل محددة فضلا عن إرتفاع الدخل نسبيًا أو الحصول على أجور ثابتة، أما الهجرة للعمل فى الخارج فهى من وجهة نظر أصحاب الورش قد أفسدت العمال الذين هاجروا وكذلك العمال الذين لم يهاجروا لدرجة أصبح معها الطرفان لا يطيقون العمل بالداخل.

هذا الفهم الذى قدمه أصحاب الورش عن أثر الهجرة يشير إلى أن الورش تعانى من نقص العمالة. وفى تقدير الباحث أن هذا النقص يؤدى منطقيا إلى ازدياد الاعتماد على الآلات الحديثة لكى تسد نقص الأيدى العاملة، والاعتماد على الآلات يحتاج إلى نقد أى تدبير العملة اللازمة لشراءها، وهنا يمكن القول أن الاعتماد على الآلات الحديثة يؤدى إلى زيادة الانتاج من ناحية والتخلص من نقص العماله من ناحية ثانية. وهذه الفكرة تؤدى إلى تعميق النزعة التى ترى أن إشكالية الورش هى إشكالية فنية ذات طابع تكنولوجى فى الأساس، وهذا يفسر لماذا لجأ بعض أصحاب الورش إلى غلق ورشهم فالسبب هو العمل فى الخارج كعمال حتى يمكن شراء النمط التكنولوجى الحديث، ولكن علينا أن نشير إلى أن الدافع وراء غلق الورشة لم يكن فقط الجرى وراء النمط التكنولوجى الحديث ولكن أيضا لعدم القدرة على التنافس مع القطاع

الاستثمارى المنتج للسلعة المماثلة.

ثالثًا: مشكلات ورش تصنيع الأحذية من وجهة نظر كل من أصحاب الورش والعمال، والحلول المطروحة من جانب الطرفين:

بداية، يقرر أصحاب الورش أن ورش تصنيع الأحذية قادرة على الانتاج وبصورة يمكن أن تغطى حاجة السوق ولكن المشكلة هى ارتفاع سعر الخامات واهتزاز أسعارها داخل الموسم الواحد فضلا عن مشكلات أخرى تتعلق بالضرائب والتأمينات. وهناك مشاكل أخرى تخرج عن هذا الإطار ذكرها أصحاب الورش وهى عدم أقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة. والحلول المطروحة من جانب أصحاب الورش تتلخص فى تنشيط القطاع التعاونى وتوفيره خامات مدعمة، استيراد خامات، قروض للمنتجين، فتح بند تصديرى. أما عن تصور العمال لمشكلات ورش تصنيع الأحذية فلم تخرج تصوراتهم عن نفس الإطار أو التصور الذى وضعه أصحاب الورش. والملاحظ أن النظرة إلى إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم تخرج عن الإطار الاقتصادى الضيق الذى يشمل ضمان الإنتاج وضمان التوزيع فالورش تواجه مخاطر تهدد مراحل إنتاج السلعة، كما تواجه مخاطر تهدد توزيعها، لذلك لم تخرج الحلول المطروحة عن هذا الإطار الاقتصادى الضيق. وهذا النظر يتسق تماما مع النظر إلى الإشكالية بوصفها إشكالية تكنولوجية ذات طابع فنى. وهنا يمكن أن نضيف عبارة فى ضوء العرض السابق وهى أن نظرة كل من أصحاب الورش والعمال لأبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم تخرج عن الأبعاد الاقتصادية ذات الطابع الفنى والتكنولوجى وهى أبعاد يمكن أن تختزل فى أن الإشكالية فى الأساس إشكالية نقدية أى تدبير العملة اللازمة لشراء الخامات والآلات إلى غير ذلك من الجوانب الاقتصادية.

رابعًا: موقف أصحاب الورش من الجمعية:

أتضح من نتائج الدراسة الميدانية أن وعى أصحاب الورش بالجمعية مزدوج بين طرفين متفاعلين الأول أن الجمعية تقدم مساعدات تتمثل فى المواد اللازمة لتصنيع الأحذية هذا من ناحية، كما تقوم بتصريف وتسويق المنتج من ناحية ثانية وفى هذا الإطار الجمعية تحاول أن تنافس القطاع الخاص الاستثمارى ذوى القدرات الهائلة على التصنيع والإنتاج وهذا من ناحية ثالثة وأخيرة. وبهذا يكتمل الطرف الأول من الوعى المزدوج وهو طرف يكاد لا يختلف عليه اثنان من أصحاب الورش. ولكن نقطة الخلاف والتى تمثل الطرف الثانى من الوعى المزدوج هى لصالح من نشاط الجمعية؟ هذا السؤال هو محور الخلاف، فالجمعية فى نظر أصحاب الورش لا تعمل لصالح دعم الورش، ولكن لصالح من بالتحديد؟ والإجابة على هذا السؤال لم تأت واضحة وقاطعة برغم الصراخ والكلمات التى تعكس الموقف المعادى من الجمعية ولكن يمكن تلخيص هذا الصراخ وهذه الكلمات فى الفكرة التالية:-

إن إدارة الجمعية موكولة إلى مجموعة من أصحاب الورش تكاد تشكل قوة مترابطة متحدة المصالح، تلعب هذه القوة أو المجموعة دور الوسيط بين أصحاب الورش أعضاء الجمعية وبين المشترى "القطاع العام". وعن طريق هذا الدور تحقق هذه القوة المترابطة مصالحها التى تتمثل فى الآتى:-

الحصول على الخامات اللازمة لانتاج ورشهم وبصورة لا تعرف أى انقطاع وخاصة إذا كان بعض من أفراد هذه المجموعة لهم معارض خاصة. هذا يعنى أن وضعهم المتميز كقيادات فى الجمعية وعلاقاتهم الخاصة بالمجموعة التى تتعامل معهم فى القطاع العام يوفر إطارا اقتصاديا ملائما لنمو أرباحهم.

والسؤال هنا إذا كان الأمر كذلك فما الذى أوصل الأمور إلى هذه الصورة التى أقل ما يقال عنها أنها تمثل حالة لا نهائية من فقدان الثقة من جانب القاعدة " أعضاء الجمعية وبين القمة أعضاء مجلس الادارة ".

وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن الإجابة على هذا السؤال تشير إلى افتقاد أعضاء الجمعية للوعى الإدارى والسياسى الخاص بحركة الجمعية ذلك الوعى الذى من شأنه افراز قيادات نابعة من أسفل، وافتقاد هذا الوعى يتناقض مع كون الجمعية رابطة نشأت لحماية مصالح أصحاب الورش بل على العكس فالجمعية بوضعها الحالى تمثل رابطة غريبة على أعضاء الجمعية بل ضغطا عليهم وتدخلا بالسلب فى أرزاقهم، وتتضح هذه الحقيقة من عبارة قالها أحد أصحاب الورش وهى:

"الدولة هى اللى عاملة الجمعيات التعاونية من هنا الدولة بتحمى المنتجين الصغار وده المفروض لكنه الواقع أن الكبير صاحب الورشة الكبيرة هو اللى فى الصورة لأن إنتاجه أكثر، يقدر يعمل ألف جوز وأنا بعمل ٢٠٠ جوز".

وكلمة أن الدولة هى اللى عاملة الجمعيات التعاونية تعنى أن الجمعيات التعاونية عبارة عن روابط من صنع الدولة وليست من صنع أعضاءها، وكون الدولة تحمى صغار المنتجين، هذا يعنى أن الحماية منحة والمشكلة أن هذه المنحة يحصل عليها الكبير لا الصغير، وهذا النمط من التفكير إذا ما تواصل واكتمل سوف يؤدى إلى أن الدولة هى المسئولة عن توصيل المنحة للصغير لا الكبير أو تصل المنحة بصورة عادلة للجميع، وهذا يعنى النظر إلى الدولة بوصفها الأب الذى يجب أن يحمى صغاره لا أن يقوى هؤلاء الصغار بالطريقة الديمقراطية التى تشكل الروابط والاتحادات القوية القادرة على حماية نفسها والقادرة على إحداث التصفيات الذاتية لاى مركز قوة ينشأ داخل الرابطة.

خامسًا: النظرة إلى التعليم والحصول على شهادة:

١- أصحاب الورش:

بداية، يقرر أصحاب الورش أن عدم إقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة وتفضيلهم تعليم أولادهم فى المدارس يمثل أحد المعوقات الاجتماعية التى تحول دون نمو ورش تصنيع الأحذية، وذلك لأن استمرار قيمة التعليم

على هذا النحو سيجعل المد البشرى اللازم لصناعة الأحذية يتوقف فى وقت ما وأهمية هذه النظرة تكمن فى أنها تخرج عن الإطار الاقتصادى الضيق وتتناول تأثير نسق القيم، إلا أننا نلحظ تناقض واضح فى وعى أصحاب الورش الطرف الأول من هذا التناقض أن أصحاب الورش يرفضون بشدة أن يعمل أبناؤهم فى الصنعة بل أن البعض من أصحاب الورش صرح وبصورة تعلن هذا الرفض الصريح أن أبناؤهم متعلمين وحصلوا على مؤهلات جامعية وهم الأن يعملون فى وظائف مرموقة تتناسب والمؤهلات التى حصلوا عليها، والبعض الآخر من أصحاب الورش قد وجد أنه لا مانع لديهم من أن يعمل الأبناء بالصنعة ولكن بشرط الحصول على المؤهل التعليمى، فالتعليم أولا بمعنى الحصول على شهادة والصنعة ثانيًا، ولا مانع وفى هذا الإطار أن يلتحق الابن فى الورشة مادام قد فشل فى الحصول على المؤهل. إذا كان الأمر كذلك فكيف تستقيم هذه النظرة إلى التعليم من جانب أصحاب الورش مع انتقادهم الصريح الموجه إلى ذات النظرة من قبل الأهالى وهذا هو الطرف الثانى فى التناقض. ويعكس هذا التناقض فى تقدير الباحث نظرة إلى الصنعة بوصفها تعكس وضع اجتماعى متدنى لا يحظى بتقدير أو اعتبار من قبل المجتمع، وهى نظرة مدركة تماما ومندمجة فى وعى أصحاب الورش، ومن شأن هذه النظرة أن تذهب بالورش إلى الموت أو الانقراض، فالورشة تنتهى ربما بموت صاحبها مادام لا يرغب فى أن يعمل الابن فى الورشة والمقصود من هذه الفكرة أنه إذا ما كون أصحاب الورش أو بعضهم مدخرات سوف لا يوظفوتها فى توسع أو تنمية الورشة بل تستخدم هذه المدخرات فى تلبية المطالب الاستهلاكية لأبناؤهم لأن الابن هنا سوف لا يرث الورشة ومدخراتها بل إنه سيتم تحويل الورشة ومدخراتها إلى أدوات أستهلاكية أو فى أحسن الأحوال استثمارها فى مشروع خدمى استهلاكى كبناء عمارة سكنية وهو وجه استثمارى يبتعد تماما عن دائرة تنمية الورشة وهذا الاستخلاص يصعب الحصول عليه صراحة من واقع نصوص الحالات، إلا أن هذا الاستخلاص قد

يثير تساؤل مؤداه أنه إذا أستطاع أصحاب الورش تكوين مدخرات هذا يعنى تطور الورشة واتجاه أوضاعها نحو الاستقرار الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى، وهذا يؤدى إلى تغيير نسق القيم وتغيير النظرة إلى الصنعة.

٢- العمال:

ينظر العمال إلى التعليم بوصفه قيمة أجتماعية تؤكد الاحترام والمكانة، كما أنه وسيلة انقاذ من الوقوع فى براثن الصنعة، وقد صرح العمال بأنهم لا يودون أن يعلموا أولادهم الصنعة لأنها رمز للفشل والضياع.

سادسًا: نمط العلاقة بين العمال وأصحاب الورش:

يمكن القول أن العلاقات بين العمال وأصحاب الورش تتميز بشئ من الإزدواجية فهى من ناحية تؤكد تبعية لصاحب الورشة ليس فقط فى إطار العمل وتنظيمة بل تمتد هذه التبعية إلى التبعية الشخصية بمعنى سلب صاحب الورشة لشخصيات العناصر الأخرى والسلب هنا يعنى فناء الشخصيات الأخرى فى إطار شخص صاحب الورشة لدرجة يمكن أن نصفها أنه الواحد والكل معا فهو المثل الأعلى والأب الروحى ونافذة من المعرفة تطل منها العناصر الأخرى لكى تزداد أدراكا بالعالم الخارجى وهذا هو الطرف الأول من نمط العلاقات المزدوج أما الطرف الثانى فهو النظر إلى صاحب الورشة بوصفة طرفا يمارس الاستغلال الاقتصادى البشع على العمال أو بوصفة طرفا لا يهتم إلا بمصالحه الاقتصادية فقط والتى تتحقق على حساب جهد العمال واستغلالهم.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك صراع بين العمال داخل الورشة ويرجع هذا الصراع إلى تميز أحد أطراف الصراع فى مهاراته المهنية بما يثير الحسد فى نفوس زملاءوه وهو الأمر الذى يجعلهم قد يتأمروا عليه لدى صاحب الورشة مما يضطر الأخير لطرده من الورشة.

- **خاتمة تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية**

استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة المعوقات التى تحول دون تطور ورش تصنيع الأحذية من خلال البحث فى ميدان الوعى وخاصة الوعى بأبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية. وكما قلنا أن الوعى يمثل استجابة للضغوط الأقتصادية والأجتماعية التى تتعرض لها الورش فما هى هذه الضغوط التى تعرضت لها الورش؟ وهل كان الوعى بها يمثل رد فعل إيجابى أم رد فعل سلبى؟

بداية تؤكد أن الورش تعرضت لحصار قد يؤدى إلى تصفيتها وعزلها عن دائرة الإنتاج ودون أن ينشأ بديل متطور ذاتيا وتكنولوجيا يحل محلها، ويمكن وصف ملامح هذا الحصار من خلال العرض السابق فى الآتى:-

تواجد الشركات الاستثمارية والهجرة للعمل فى الخارج، والنسق القيمى الخاص بالصنعة الذى ينظر إليه نظرة متدنية، والسؤال ما هو رد فعل أصحاب الورش والعمال تجاه هذا الحصار؟

والمقصود برد الفعل هنا هو الوعى الخاص بأبعاد الإشكالية، ويمكن القول أن الوعى المطروح والخاص بأبعاد إشكالية ورش تصنيع الأحذية لم يخرج عن كونه وعيا أقتصاديا خالصا ذو طابع فنى وتكنولوجى يرى أن الإشكالية تتلخص فى مصطلحين هما الإنتاج والتوزيع والعناصر التى تدخل فى إطار هذين المصطلحين وخاصة غياب العنصر الفنى التكنولوجى ونقص العمالة الناجم عن الهجرة للعمل فى الخارج وجذب الشركات الاستثمارية للعمال فضلا عن نقص الخامات وارتفاع أسعارها وهذا على مستوى الإنتاج. أما على مستوى التوزيع فتواجد الشركات الاستثمارية كان يمثل معوقا أصيلا يحول دون تطوير ورش تصنيع الأحذية، وجاءت الحلول المطروحة من قبل أصحاب الورش فى هذا الإطار الضيق الذى يؤكد تواجد الشروط الاقتصادية والفنية والتمويلية والتسويقية اللازمة للإنتاج.

وحتى الجوانب الاجتماعية التى ذكرها كل من أصحاب الورش والعمال لم تخرج كذلك عن خدمة الإطار الاقتصادى، فعلى سبيل المثال عدم أقبال الأهالى على تعليم أولادهم الصنعة من شأنه أن يوقف المد البشرى اللازم للصناعة فى إطار الورش.

والبعد الاجتماعى الآخر المذكور ويتعلق بأثر الهجرة للعمل فى الخارج على العمال من حيث إفساد هؤلاء الذين هاجروا، والذين لم يهاجروا مما جعل الطرفان لا يطيقون العمل بالداخل وكلا البعدين يؤثران على نقص العمالة كعنصر من عناصر الانتاج.

والسؤال هنا كيف تشكل هذا النمط من الوعى بالإشكالية، أى الوعى الاقتصادى الخالص ذو الطابع الفنى والتكنولوجى؟ أو بعبارة أخرى ما هو الأساس المادى لهذا النمط من الوعى؟

والإجابة على هذا السؤال تتلخص فى أن الوعى المطروح من قبل أصحاب الورش والعمال أنما يعمل استجابة لمشروعات فكرية وتنموية وجدت أن الطريق لتحديث المجتمع أنما يبدأ باستيراد أحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا باعتبار أن هذا الاستيراد يمثل المتغير المستقل، أو الشرط الضرورى لإحداث تنمية. وبهذا تم اختزال الفكر التنموى فى الرؤية الاقتصادية ذات الطابع الفنى والتكنولوجى ويدخل فى إطار هذه الرؤية كل المشروعات والتجارب التنموية بدءا بمحمد على إلى وقت الانفتاح الاقتصادى فقد تصورت هذه الرؤى أن الأساس هو بناء المصانع وتحقيق الزيادة فى الإنتاج دون النظر إلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس سليمة الأمر الذى يؤكد دائما أن مفتاح الحركة لابد وأن يبدأ من أسفل حيث المشاركة والمشاركة السياسية فى الأساس إذ أن هذه المشاركة هى الشرط الضرورى لتطوير الخبرات المحلية الموروثة والمتراكمة عبر التاريخ.